الفصل الثاني

مراجحة(*) سوق العمل العالمي

بقلم ستيفن روش

يؤكد ستيفن روش أن ثمة أهمية كبرى وقيمة عليا في النظر إلى ما هو أبعد من اقتصاديات السنة القادمة. وحيث أنه رئيس المجموعة الاقتصادية في شركة مورغان ستانلي، وكل الاحترام له، فهو معني بالنتائج الاقتصادية التي، في نظر الكثيرين منا، تتجسد في المستقبل البعيد. يضع روش أمام القارئ مجموعة استثنائية هائلة من القدرات، بما في ذلك الأدوات السياسية والاقتصادية، التي تجعل منه الاقتصادي المتشائم (أم الواقعي؟) الذي يجدر بالمتفائلين في العالم أجمع أن يلموا الإلمام الوافي بما يكتبه، فهو ينتزع الاهتمام انتزاعاً. في هذا الفصل يقدم لنا تقييماً للإنتاجية المستقبلية للاقتصاد العالمي ولفاعليته حيث بات يعمل بتمكين من تكنولوجيا المعلومات. مقالته هذه ذات مستوى رفيع، لا سيما وأن صبره قد نفد إزاء عجزنا عن مواجهة ما يكنه المستقبل لنا وفهمه والتصالح معه.

كانت حالة سوق العمل في أمريكا، ولا تزال، القضية الرئيسة في الجدال الدائر حالياً حول الاقتصاديات الكبرى. ففي هذه الفترة من الزمن حدث هبوط

(*) المراجحة arbitrage هي متاجرة آنية بالأسهم والسلع وغيرها بغية الاستفادة من فروق الأسعار في مختلف الأسواق (المترجم).

حاد لم يسبق له مثيل في التوظيف كان من شأنه أن عطّل القدرات المولدة للدخل بشكل لم يحدث في الماضي، وجراء ذلك التفت المستهلك الأمريكي الذي فقد النمو الحقيقي في القوة الشرائية إلى مصادر للدعم أشد خطراً – أي الجمع بين التخفيضات الضريبية واستخراج الأسهم المحلية المثقلة بالديون. وكان الأمل في ذلك كله أن يحصل انتعاش دوري في نمو الوظائف في نهاية المطاف، فيضع الولايات المتحدة في درب أكثر رسوخاً يمضي بها نحو الانتعاش الاقتصادي. ولكن برغم حصول بعض التحسن على جبهة التوظيف خلال العام المنصرم، إلا أن نوعية وجودة الوظائف الجديدة كانت بكل المقاييس دون المعدلات المقبولة. وما لم يحصل تغيير في هذا الواقع فإن الأخطار التي تتهدد الانتعاش الاقتصادي المستدام في الولايات المتحدة سوف تشتد وتقوى.

ليس ثمة شك أن التباطؤ غير الاعتيادي في نشاط سوق العمل الأمريكي هو ثمرة من ثمار واحدة من أكثر ملامح المناخ الاقتصادي الحالي تميزاً، ألا وهي تكتيكات خفض التكلفة من خلال مراجحة سوق العمل العالمي. وفي الوقت الذي يغيب فيه العمل المجدي في التسعير تصبح عملية تخفيض التكلفة أمراً ملحاً لا سبيل إلى اجتنابه في البلدان المعروفة بارتفاع التكلفة مثل الولايات المتحدة. وبما أن العمالة تشكل القسم الأكبر من هيكلية التكلفة في الشركات الأمريكية فقد باتت مراجحة سوق العمل العالمي النقطة المركزية في استراتيجيات البقاء التنافسي. وفي عصرنا الحالي توجد قوتان للعولمة هما الأقوى تأثيراً وتفعلان فعلهما – هما الانترنت والتجمعات الواسعة من العمالة خارج الحدود. وبمجرد النقر على فأرة الكمبيوتر يمكن الآن استخراج محتوى العمالة للأنشطة المنتجة للبضائع أو المزودة بالخدمات من مواقع نائية وبتوفير كبير في الأموال. ومن شأن هذا الواقع أن يشكل ضغطاً غير اعتيادي على عدد العمال وعلى الأجور معاً في بلدان ذات اقتصادات تتسم بارتفاع التكلفة مثل الولايات المتحدة. ولهذا

نجد عملية مراجحة سوق العمل العالمي، وفي نواحي كثيرة منها، تحدث تغييراً كبيراً في العالم أجمع.

انتعاش دون فرص للعمل - الكم والنوع

إن القدرة على النظر إلى الأمور وفقاً لأهميتها النسبية وعلاقاتها الصحيحة أمر أساسي وهام لفهم هذه الطبيعة الفريدة لدورة التوظيف الحالية. ففي فترة لا تتجاوز سبعة وعشرين شهراً مضت منذ ابتداء هذا الانتعاش غاصت أمريكا في مستنقع أسوأ عملية انتعاش دون فرص عمل شهدتها حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد طول انتظار يبدو أن العصا السحرية قد عادت، وذلك حين استأنف التوظيف نشاطه في ربيع 2004. تشير الأرقام الإحصائية أن الشركات الأمريكية وخلال فترة عام واحد انتهى في أيار/مايو 2005 أضافت ما يقرب من 1ر9 مليون عامل إلى جداول رواتب العمال غير الزراعيين - أي نحو 156 000 عامل في الشهر الواحد. ومثل هذا النشاط شوهد آخر مرة في عام اصطلح على تسميته عام "الطفرة الكبرى" - وتحديداً في شهر أيلول/سبتمبر عام 2000 حين كانت الزيادة في جداول الرواتب للعمال غير الزراعيين نحو 2ر2 مليون. وبرغم كون هذه الزيادة النقيض الصرف لصافي خسارة الأعمال البالغ 413 000 وظيفة خلال الشهور السبعة والعشرين الأولى من هذا الانتعاش فإنها لا تشكل تحطيماً للقالب الذي اتسمت به أضعف دورة للتوظيف في التاريخ المعاصر. والحق يقال إن جداول رواتب العمال غير الزراعيين في القطاع الخاص شهدت ارتفاعاً ضئيلاً جداً لم يتجاوز 1ر9 بالمائة ابتداءاً من أدنى معدلات الدورة الاقتصادية في نهاية فترة الركود في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 وحتى شهر أيار/مايو عام 2005. وهذا بدوره يشكل النقيض الحاد لمعدلات الزيادة البالغة 2ر11 بالمائة التي سجلت لفترة اثنين وأربعين شهراً من الانتعاشات الاقتصادية الخمسة السابقة (انظر الشكل 2.1).

وبرغم أن هذه الزيادات الحاصلة مؤخراً في التوظيف أمر يدعو للتفاؤل إلا أنها لم تتركز على نحو دقيق في صفوة تراتبية المهن. فالصناعات التي اتخذت موقع الريادة في هذه الزمر من العمال على جبهة التوظيف خلال العام الفائت هي (بترتيب تنازلي): قطاع البناء والعقارات (000 311)، القطاع الصحي والعون الاجتماعي (000 298)، قطاع الخدمات الإدارية (000 234)، قطاع المطاعم (000 229). فهذه القطاعات الأربعة مجتمعة، والتي كانت قبل عام واحد تستخدم ما معدله 36 بالمائة من إجمالي القوة العاملة غير الزراعية في القطاع الخاص هي السبب في الزيادة البالغة نحو 60 بالمائة من إجمالي النمو في التوظيف الخاص خلال فترة الاثني عشر شهراً الأخيرة. وبصرف النظر عن الأثر الواضح لطفرة قطاع الإسكان في الأعمال ذات الأجر العالي نسبياً من خلال نشاط ذي علاقة بالعقارات، فإن دينامية التوظيف في مختلف القطاعات تظل تميل نحو الطرف الأدنى من هيكلية الأجور في الولايات المتحدة.

لكننا لا نقصد بهذا القول إنه لا يوجد تحسن في الطرف الأعلى من سوق العمل الأمريكي. بل إن ثمة إشارات للتحسن في العديد من أصناف الخدمات التخصصية والتي تشكل الطرف الأعلى في هذا السوق - وتحديداً في المحاسبة والهندسة وهندسة العمارة وتصميمات الحواسيب والخدمات الاستشارية ووساطة الائتمان وقطاع الأسهم والسمسرة والتعليم الخاص. فهذه المجموعة الأخيرة التي تشكل مجتمعة ما معدله 10 بالمائة من إجمالي الوظائف سببت ارتفاعاً في النمو الإجمالي للتوظيف خلال الشهور الاثني عشر الماضية قدره 18 بالمائة. وعموما، إذا نظرنا إلى هذا الارتفاع من خلال تحليل لكل قطاع على حدة من قطاعات بنية التوظيف في أمريكا، ندرك على نحو يقيني وجود طائفتين في دينامية هذا التحسن خلال فترة الاثني عشر شهراً الأخيرة. فقد كانت مساهمة وظائف الطرف الأدنى (60 بالمائة) تفوق بثلاثة أضعاف معدل التحسن في

وظائف الطرف الأعلى (18 بالمائة) - وهذا ما يدعو للقول إنه بكل تأكيد تحسن ضئيل الجودة في سوق العمل الأمريكي.

ولكن لا بد من الإقرار أنه قد حصل ازدياد في معدلات خلق فرص العمل في الولايات المتحدة خلال العام الفائت، إنما كان حجم الزخم بهذه الزيادة - وبرغم ضعفه بمقاييس الدورات السابقة - متمركزاً نحو الطرف الأدنى من طيف الجودة. والآلة الأمريكية العظمى في خلق الوظائف لم تقترب بعد من توليد وظائف عالية القوة يمكن ان تشكل حافزاً لتوليد الدخل والدخل الشخصي.

الشكل 2.1 الانتعاش دون وظائف في أمريكا

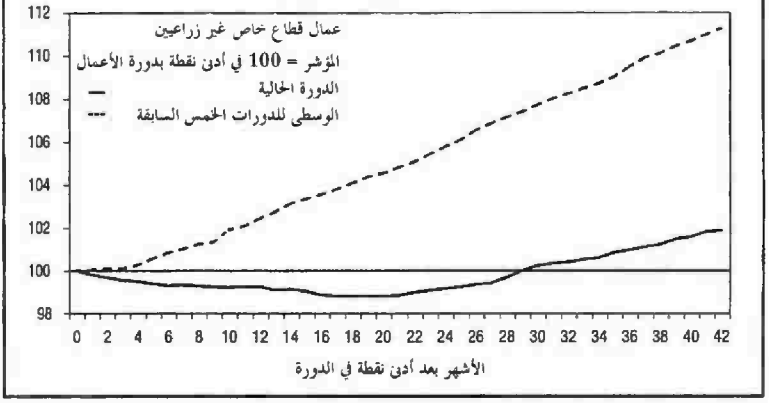

المصدر: مكتب إحصاءات العمل وبحوث مورغان ستانلي

لهذا الاستنتاج تداعيات بالغة الأهمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وكرد فعل أمام هذا الهبوط في الداخل من المتوقع أن يتزايد توجه المستهلك الأمريكي نحو المنحنى البياني للأخطار ليحمي أسلوب حياته. أما المصرف الاحتياطي الفدرالي، من جانبه، فسوف يكون أشد حذراً في تطبيع السياسة النقدية إذا كان هذا التطبيع يعني أن رفع أسعار الفائدة سوف يعرض

للخطر الدينامية الخاصة بالأصول والأرصدة في وجه الاستهلاك الأمريكي. ولهذه الاسباب وحدها يشكل خلق وظائف متدنية الجودة خطراً أكيداً على انتعاش اقتصادي مستدام.

لم تعتد أمريكا على مثل هذا النوع من تجربة في التوظيف دون القيمة الأساسية، ولم يسبق لها البتة أن ثابرت لمدة اثنين وأربعين شهراً في انتعاش اقتصادي. منذ عقد من السنين شهدت الولايات المتحدة ولأول مرة ما يمكن تسميته بانتعاش دون وظائف، أي بعد انتظار مؤلم وغير اعتيادي استمر تسعة عشر شهراً انتقلت دورة التوظيف نحو الأعلى في أواخر عام 1992، وانتهى الأمر ولم يحدث مثل هذا الصعود ثانية. إن التجربة الحالية شديدة القسوة وذلك لأسباب عدة، أهمها التوظيف عموماً ونوعية الوظائف والانضغاط المتواصل في الأجور الحقيقية.

انضغاط الأجور والدخل:

وهنا يبرز أمامنا بعد ثانٍ لا يقل مدعاة للقلق عن سابقه في هذه المشكلة المحيرة لسوق العمل الأمريكي، ألا وهو الهبوط الواضح في نمو الأجور الحقيقية. وهذا أمر بالغ الأهمية للمستهلك ذلك أن توليد الدخل الشخصي يخضع لقوة دفع يحركها التوظيف ومعدل الأجر معاً. فالبيانات الشهرية بخصوص وسطي الدخل الساعي في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل لعام 2005 أشارت إلى انتعاش في الأجور طال انتظاره – كان وسطي الزيادة 3ر0 بالمائة بمعدل شهري، أو نحو 4ر3 بالمائة كمعدل سنوي. أما الرقم لشهر أيار/مايو – الذي لم يزد عن 2ر0 بالمائة – فهو يحول التفاؤل إلى سؤال خطير، لا سيما وأن هذه السلسلة قد ارتفعت الآن إلى نحو 6ر2 بالمائة على أساس سنة بعد أخرى، حتى نهاية شهر أيار/مايو 2005، وهو معدل أدنى من نسبة 5ر3 بالمائة كزيادة وفق المؤشر السعري للمستهلك (CPI) لفترة اثني عشر شهراً تنتهي

في نيسان/أبريل، وهو أعلى قليلاً من زيادة بمعدل 2ر2 بالمائة لهذا المؤشر السعري الأساسي للفترة نفسها.

إن انعدام التحسن في الأجور الحقيقية، مضافاً إليه هذا الهبوط في التوظيف، قد شكل ضغطاً حقيقياً على التوليد الداخلي للقوة الشرائية للمستهلك. تشير الإحصاءات أن مكوّن الأجور والرواتب للدخل الشخصي يسجل حالياً مبلغاً يقل عن وسطي هذا المكون خلال الانتعاشات الخمسة السابقة بمبلغ 258 مليار دولار (انظر الشكل 2.2). (ملاحظة: بيان المقارنة هذا يمتد حتى نهاية نيسان/أبريل 2005) ولا غرابة بهذه الحال أن نجد المستهلك الأمريكي الذي انخفض دخله أن يتحول إلى الإنفاق من موجوداته.

الشكل 2.2 الاقتصاد الأمريكي منخفض الدخل

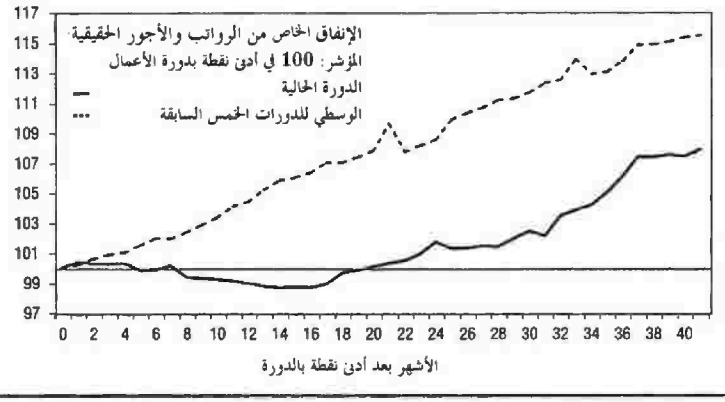

المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي وبحوث مورغان ستانلي

ما وراء المراجحة بسوق العمل:

نسمع كثيراً في هذه الأيام أن هذا الانقطاع في سوق العمل الأمريكي سببه الفتور والتباطؤ أو الإنتاجية. لكنني غير مقتنع بهذا القول. بل إنني أعتقد أن ثمة

قوة جديدة بدأت تأخذ دورها في سوق العمل وعملت على تغيير العلاقة الأساسية بين الطلب المحلي والتوظيف المحلي داخل الولايات المتحدة. وهذا ما أدعوه "مراجحة سوق العمل العالمي" – أي تكتيكات الفاعلية ذات التمكين من تكنولوجيا المعلومات التي تتيح للشركات الأمريكية أن تستعيض عن عمال محليين يتقاضون أجوراً عالية بعمال أجانب لا يقلون جودة عنهم وبأجور منخفضة في مهام تتعلق بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات على السواء. كما أن انعدام القوة التسعيرية الفاعلة في هذه الأيام يجعل هذه المراجحة أمراً حتمياً له صفة الاستعجال في المجال التنافسي. ومن المرجح أن تكون مراجحة سوق العمل العالمي هذه سمة دائمة في ظل هذا المناخ للاقتصاديات الكبرى ما يؤدي إلى زيادة هذه الإمكانية الواضحة بأن خلق وظائف دون القيمة الأساسية لها والزيادات المتوقفة في الأجور الحقيقية سوف تستمر وتتواصل داخل الولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

يبدو أن ثمة تجمعاً قوياً وفريداً في نوعه لثلاثة توجهات كبرى هو الذي يحرك هذه المراجحة في سوق العمل العالمي، وهي نضج برامج البحث عن مصادر من خارج الحدود، الربط الالكتروني وحتميات التحكم بالتكلفة.

1- **نضج برامج البحث عن مصادر من خارج الحدود** – تمثل الصين الكتلة الحرجة في البرامج الجديدة للبحث عن مصادر خارجية في قطاع التصنيع، ذلك أن قطاع المعامل الصيني القائم على أساس التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وبنية تحتية بتمويل محلي قد غدا حلقة الوصل الأساسية في سلسلة العرض العالمي. ويمكن القول إن 62 بالمائة من الصادرات الصينية التي تضاعفت ثلاث مرات خلال العقد المنصرم من السنين (حيث ارتفعت من 121 مليار دولار عام 1994 إلى 365 مليار في منتصف عام 2003) تعود لشركات صينية فرعية لشركات متعددة الجنسيات

ولمشاريع مشتركة عملت على البحث عن مصادر خارجية. وليست الصين وحيدة في هذا النمط من الأعمال، بل إن ثمة أنماطاً مماثلة في البحث عن المصادر الخارجية الموجودة في أماكن أخرى في آسيا وفي المكسيك وكندا وأمريكا الجنوبية ووسط وشرق أوروبا. ليس البحث عن المصادر الخارجية بالظاهرة الجديدة، إنما البرامج الخاصة للبحث في خارج البلاد التي نشهدها هذه الأيام تتيح الانخفاض في التكاليف كما تتيح البدائل عالية الجودة في إنتاج السلع وفي التوظيف على درجة لم نشهد مثيلاً لها في السابق.

وهنالك توجه مشابه آخر بدأ يظهر الآن في قطاع الخدمات الذي كانت تحيط به ذات يوم هالة من القدسية. فالخدمات التي وصفت بأنها "غير قابلة للمقايضة" كان ينظر إليها منذ زمن بعيد على أنها ينبغي أن تقدم شخصياً وفي موقعها. لكن هذا الواقع قد تبدل الآن. والبحث عن مصادر خارجية للخدمات من وراء حدود البلاد قد بات يجري الآن وعلى طول سلسلة القيمة - ابتداءً من عمليات المبادلات ذات القيمة المضافة المتدنية وحتى الأنشطة ذات المحتوى الفكري العالي، مثل برمجة البرمجيات والهندسة والتصميم والمحاسبة وفي مجال الخبرة في قطاع التأمين وتقديم المشورة القانونية والطبية وفي تنوع واسع من الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال. وفي هذا الميدان تمثل الهند الكتلة الحرجة في المصادر الخارجية من وراء الحدود. تشير التقديرات التي تضمنتها إحدى الدراسات أن صادرات الهند من الخدمات ذات التمكين من تكنولوجيا المعلومات سوف تزداد بنحو عشرة أضعاف خلال السنوات الأربع القادمة، من 5ر1 مليار دولار في العام 2001 - 2002 إلى 17 مليار دولار مع حلول العام 2008، وهذا ما يجعل الهند واحدة من الدول الصناعية الكبرى الأسرع نمواً (انظر كتاب The IT Industry in India: Strategic Review 2002، الذي

نشرته الرابطة الوطنية الهندية لشركات البرمجيات والخدمات بالتعاون مع McKinsey & Co) وليست الهند وحدها في هذا الميدان، بل إن البحث عن مصادر خارجية في قطاع الخدمات عمل سائد في بلدان كثيرة مثل الصين وإيرلندا واستراليا.

2- **الربط الالكتروني** - إن دورة الأعمال الحالية هي أول دورة تحدث منذ دخول عصر الانترنت. قل ما شئت حول الانترنت، لكنني أعتقد جازماً أن هذه الشبكة العنكبوتية قد أحدثت تغييراً جذرياً في المعادلة العالمية، ولا سيما في جانب العرض منها. خذ قطاع التصنيع مثلاً، تجد أن الانترنت أعطت معاني جديدة للمراقبة الواقعية للمبيعات ولعمليات الجرد والإنتاج والتسليم التي تعد المحرك اللوجستي لإدارة سلسلة العرض المالي. كما أنها تتيح شفافية جديدة في الاكتشاف السعري لمدخلات العوامل للمواد والتوريدات. وخذ أيضاً قطاع الخدمات، تجد أن الانترنت تمكن من التوسع الكبير في البحث عن خيارات لمصادر خارجية. ومن خلالها يمكن إرسال رأس المال الفكري في البحوث والتحليل والاستشارات إلى أي مكان تشاء وذلك بمجرد النقر على فأرة الكمبيوتر. وعلى سبيل المثال، إن حدثت مشكلة في النظام بمدينة نيويورك يمكن إصلاحها سريعاً من خلال رقعة من البرمجيات تكتب في بنغالور. إن هذا الربط والترابط يشكل خط أنابيب لتدفقات المعلومات العالمية التي تكون بمثابة محرك لسلسلة العرض في قطاع الخدمات. والانترنت تتيح أيضاً اندماج العمال ذوي المعرفة والعلم الجيدين والأجر الضئيل من وراء الحدود في شركات الخدمات العالمية التي كانت الميدان الخاضع حصرياً لعمال ذوي معرفة وعلم واسعين من بلدان العالم المتقدم.

3- **الحتميات الجديدة للتحكم بالتكلفة** - إن هذا التوجه، بالنتيجة، هو العنصر المحفز الذي يبعث الحياة في مراجحة سوق العمل العالمي. ففي زمن يكثر فيه

العرض عن المألوف، تفقد الشركات القوة الفاعلة في التسعير كما لم تعهد ذلك من قبل. من أجل ذلك يتعين على الشركات أن تسعى بجد لا يلين في البحث عن فاعليات جديدة. وليس من المستغرب أن تتكون بؤرة التركيز الرئيسة لهذه الجهود في العمالة، التي تمثل الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج في العالم المتقدم. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يزال تعويض العامل بشكل ما يزيد عن 75 بالمائة من دخل الشركات المحلية. وتلك هي النقطة الهامة: إن معدلات الأجور في الصين والهند تتراوح بين 10-25 بالمائة من المعدلات السائدة لعمال من نوعية مماثلة في الولايات المتحدة، وباقي دول العالم المتقدم. وبالتالي فإن المصادر الخارجية من وراء الحدود التي تستخرج المنتج من عمال ذوي أجور متدنية نسبياً في العالم النامي قد أمسى الوسيلة الملحة للبقاء أمام الشركات في اقتصاديات العالم المتقدم. ومن هنا نجد أن نضج برامج البحث عن مصادر خارجية، مضافاً إليها الانترنت، تعطي معنى جديداً لهذه الوسائل. وقد لخصت ذلك كله شركة جنرال الكتريك GE في شعارها القائل "70-70-70". فقد أطلقت هذه الشركة التي تعد أكثر الشركات العالمية نجاحاً هدفها المتمثل باستقدام 70 بالمائة من إجمالي عدد العاملين فيها من الخارج ودفع 70 بالمائة من ذلك العدد نحو المصادر الخارجية ووضع 70 بالمائة من هؤلاء العمال في الهند. وهي تستخدم حالياً نحو 16000 عامل في الهند، حيث يشكل هذا الرقم نحو 5 بالمائة من إجمالي عدد العاملين فيها البالغ 313000 عامل - لقد بدأت شركة جنرال الكتريك الآن تستثمر مراجحة سوق العمل العالمي لتحقق فاعلياتها في مناخ هذه الأيام المتسم بشدة التنافسية. ويتضح من هذا أن المراجحة لا تزال في مرحلة طفولتها.

بيد أن هذه القوى الكبرى لا يمكن تغييرها، وبخاصة البرامج الناضجة للبحث عن مصادر خارجية والانترنت. أما حتميات خفض التكلفة فقد تتلاشى

حين يعود التوازن العالمي بين العرض والطلب، ولكن من غير المرجح أن يحصل هذا التوازن في المستقبل المنظور. وفي غضون ذلك تواصل مراجحة سوق العمل العالمي تأثيرها العميق في خلق الوظائف داخل الولايات المتحدة. فقد بقيت جداول الرواتب والأجور الخاصة للعمال غير الزراعيين وحتى منتصف عام 2005 دون المسار البياني للتوظيف في الانتعاش الاقتصادي النموذجي بما يقدر بنحو 10 ملايين.

وعلى أية حال توجد دلائل واضحة في نحو نصف بلدان العالم تقريباً تشير إلى إجراء تعديلات تكميلية في ذلك الخزان الآسيوي الضخم لفائض العمالة. ففي الصين، تستخدم الشركات الفرعية ذات التمويل الأجنبي حالياً نحو 3ر5 مليون عامل، حيث يشكل هذا الرقم ارتفاعاً قدره ثلاثة أضعاف ونصف الضعف عما كان عليه عدد هؤلاء العمال خلال العقد المنصرم من السنين. وعلاوة على ذلك يوجد نحو 3ر25 مليون عامل صيني يعملون في شركات فرعية بتمويل خارجي في هونغ كونغ وتايوان وماكاو. وهنالك توجهات مماثلة في المصادر الخارجية لقطاع الخدمات. ففي الهند يوجد نحو 650 000 مستخدم في مهن اختصاصية بخدمات تكنولوجيا المعلومات، وهذا الرقم مرشح للارتفاع ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس القادمة طبقاً لدراسة McKinsey المذكورة آنفاً. وإلى جانب ذلك كله، يوجد ما يدعونا للاعتقاد بأن التوظيف المتزايد لدى الشركات الفرعية الهندية للشركات متعددة الجنسيات والمزودة للخدمات سوف يقابله انخفاض في أعداد الموظفين في أماكن أخرى من برامج عملها العالمية.

نموذجان مختلفان:

بينما تميل كفة الاقتصاد العالمي نحو آسيا، تكافح الدول في باقي أنحاء العالم للحاق بها. فالصين والهند تحتلان المرتبة الأولى في تحريك الدينامية الجديدة للنمو العالمي، إنما لكل واحدة منهما منهجيتها الخاصة المختلفة عن

الأخرى. ففي الصين يحتل التصنيع المرتبة الأولى. وكان هذا التحول كبيراً بصفة خاصة في السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للصين من 6ر41 بالمائة عام 1990 إلى 9ر52 عام 2004، او بعبارة أخرى يمكن القول إن هذا التصنيع هو السبب في تلك الزيادة التراكمية البالغة 55 بالمائة للناتج المحلي الإجمالي للصين لهذه الفترة الممتدة لأربعة عشر عاماً. أما نموذج التطور في الهند فهو مصنوع من نسيج مختلف. فقد كانت حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للهند تعاني شيئاً من الركود في السنوات الأخيرة – إذ توقفت عند حاجز 27 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 1990 وحتى 2004. ونتيجة لذلك، لم يحصد النشاط الصناعي أكثر من 27 بالمائة كزيادة تراكمية من الناتج المحلي الإجمالي عبر تلك الأعوام الأربعة عشر، وهذا ما يعادل نصف ما حققه القطاع الصناعي الصيني تقريباً (انظر الشكل 2.3).

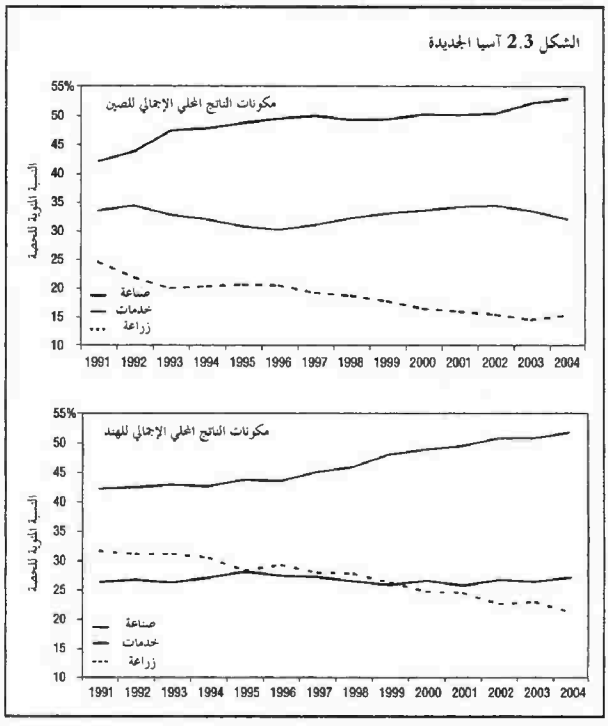

المصدر: المكتب القومي للإحصاء في الصين، CSO RBI وبحوث مورغان ستانلي

أما في قطاع الخدمات، فالصورة منعكسة في المرآة. ارتفعت حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي للهند من 1ر41 بالمائة عام 1990 إلى 7ر51 بالمائة عام 2004، أي أن الخدمات ولدت زيادة تراكمية في النمو قدرها 54 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للهند عبر هذه السنوات الأربع عشرة. وبالمقابل، ارتفعت حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي للصين من 3ر31 بالمائة عام 1990 إلى 9ر31 بالمائة عام 2004. ليس السبب في ذلك أن شريحة الخدمات في الصين هي شريحة صغيرة في اقتصاد هذا البلد، وأصغر من شريحة الخدمات في الهند، إنما دينامية النمو في قطاع الخدمات بالصين كانت ضعيفة أيضاً. ففي خلال الأعوام الأربعة عشر الأخيرة لم يسجل النمو في اقتصاد الخدمات في الصين أكثر من 32 بالمائة زيادة تراكمية في مجمل الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر قليلاً من نصف معدل نمو هذا القطاع في الهند.

إن منهجية الصين مثال كلاسيكي لتنمية يكون قائدها قطاع التصنيع، ومع ذلك فقد ارتقى الصينيون بهذا النموذج إلى مستوى جديد. ويبدو أن ثمة أربعة عوامل رئيسية تميز الأسلوب الصيني في التصنيع عن غيره من البلدان - وهي معدل إدخار محلي يصل إلى 45 بالمائة، تقدم مذهل على جبهة البنية التحتية، ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر وخزان كبير من عمالة مجدة في عملها وأجرها منخفض. وبرغم كون هذا التقدم لافتاً وملحوظاً لما يزيد عن عشرين عاماً، إلا أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت بلوغ الصين سن الرشد حقاً لتكون مصنع العالم. إضافة لذلك لا توجد دلائل على حدوث تباطؤ في هذا النمو في المستقبل المنظور. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة البالغة 60 مليار دولار ازدادت كثيراً في تدفقاتها نحو الصين عام 2004 - ما جعل الصين أكبر متلق لهذه التدفقات في العالم. وبالمقابل، نجد الهند في وضع لا تحسد عليه لجميع الأسباب: معدل الإدخار الوطني فيها يبلغ 28 بالمائة، أي أكثر من نصف

هذا المعدل في الصين قليلاً، والبنية التحتية فيها في حالة مزرية، ومقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – التي لم تتجاوز 4 مليار دولار عام 2003 – تبدو هزيلة جداً بالمقارنة مع الصين. ويمكن القول إن هذه الأخيرة تسبق الهند بما لا يقل عن 10–15 سنة في ميدان التفوق الصناعي.

لكن هذا الوضع الذي لا تحسد الهند عليه لم يمنعها من تبني منهجية مختلفة جداً في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية. فاختارت درب الخدمات، وبذلك تجاوزت معوقات الادخار والبنية التحتية وتقييدات الاستثمار الأجنبي المباشر التي وقفت حائلاً بوجه استراتيجيتها التصنيعية. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد الهند على الخدمات يستثمر بكل طاقاته – لديها قوة عمل عالية الثقافة وكفاءة عالية في تكنولوجيا المعلومات وإتقان ممتاز للغة الإنكليزية. فكانت النتيجة نهضة حقيقية في الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات – مثل البرمجيات والبحث عن مصادر خارجية في عمليات الأعمال والوسائط المتعددة وإدارة الشبكات وتكامل المنظومات – وهذا ما جعل الهند تملأ الفراغ الذي خلّفه ذلك النقص المزمن على الجبهة الصناعية. ففي سجلات التنمية الاقتصادية تعد استراتيجية الهند المعتمدة على الخدمات فريدة في نوعها. وهذا ما حصل فعلاً في السنوات الأخيرة، حيث سجل قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 7ر5 بالمائة سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية، وهي زيادة ملحوظة عن وسطي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها والبالغ 5ر9 بالمائة.

أما الصين فهي من جانبها شديدة التقاعس في مجال الخدمات. ويستطيع المرء أن يشاهد هذا التقاعس بأم عينه للوهلة الأولى. باستثناء قطاع الاتصالات والنقل الجوي، توجد نقاط ضعف شديد في معظم الخدمات الخاصة الأخرى بالصين – وبخاصة في أعمال التجزئة والتوزيع والخدمات الشخصية وفي

مجموعة واسعة من الخدمات المهنية التخصصية مثل المحاسبة والخدمات الطبية والقانونية والاستشارات. حتى الخدمات المالية لا تزال في مرحلة طفولتها. لكن هذا الضعف في الخدمات قد يتيح فرصة هائلة خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة. من جهة أخرى يشكل قطاع الخدمات في العالم المتقدم ما لا يقل عن 65 بالمائة من إجمالي النشاط الاقتصادي - أي ما يعادل ضعف النسبة الحالية في الصين. علاوة على ذلك، بما أن الإصلاح الجاري في الشركات التي تملكها الدولة يهدف إلى إلغاء ما بين 7-9 ملايين وظيفة في العام فإن توسع قطاع الخدمات ذي الكثافة العمالية قد يلبي حاجة مهمة في قطاع التوظيف في الصين. ولهذه الأسباب وحدها ليس أمام قطاع الخدمات في الصين سوى التحسن.

إن نماذج التنمية المستندة إلى الخدمات، مثل تلك التي نشاهدها في الهند، تضع العولمة تحت ضوء شديد الاختلاف. وأهم من ذلك، أنها توسع مساحة أرض الملعب التنافسي، وبذلك تحدث ضغطاً قوياً في سبيل توسيع فرص العمل والأجور الحقيقية في العالم المتقدم. وهنا يصبح الجدل الدائر حالياً شائكاً. أنصار الحمائية يصرخون "خطأ مخالف للقواعد" - يقدمون الحجة بأن الحواجز التجارية هي الرد الملائم. وفي رأيي الخاص لا يوجد في هذه التطورات شيء مجحف في جوهره. فالعولمة تشبه إلى حد كبير هدفاً متحركاً، وقواعد العولمة دينامية حركية وليست ستاتيكية ساكنة، وهي تتغير مع تغير العالم. وقد لا يكون التحدي الماثل أمامنا الصين أو الهند - ولعله سيكون الصين والهند معاً.

الجدال الكبير حول النشاط عبر الشاطيء:

إن القواعد المتغيرة للعولمة تنقل الجدال إلى المنطقة الأكثر إثارة للمنازعات، ألا وهي النزاع حول الأنشطة عبر الشاطئ. بيد أن معظم ما لدينا من شواهد حول آثار ونتائج هذه الأنشطة هي دلائل ظرفية. ولنأخذ لذلك مثالاً، الزيادة

التي تقدر بـ 11ر4 بالمائة في التنامي الحقيقي لمستوردات البضائع في الولايات المتحدة خلال الأرباع الستة الأولى لهذا الانتعاش كانت أكبر كثيراً مما يمكن توقعه عادة في سياق ارتفاع ضعيف في الطلب المحلي لم يتجاوز 2ر4 بالمائة للفترة نفسها. وفي حالة الولايات المتحدة، تعد النزعة المتصاعدة نحو الاستيراد وما يرافقها من بحث عن مصادر خارجية للوظائف عبر الشاطيء المكافيء الوظيفي "للإنتاجية المستوردة" حيث أن مراجحة سوق العمل العالمي تضع محتوى العمالة الأجنبية مكان مدخلات العمالة المحلية. وهذا الأمر قد يكون التفسير الأفضل للفصل الأخير والأحدث لقصة الإنتاجية في أمريكا التي باتت شبه أسطورة.

ومراجعة الدليل الواقعي الملموس لآثار الأنشطة عبر الشاطيء لن تستغرق طويلاً، ذلك أن النقاط الحقيقية للبيانات الخاصة بحجم التجريب لهذا النشاط نادرة جداً ومتباعدة فيما بينها. لذلك، ليس مستغرباً أن نجد الاستشاريين - ومعظمهم يعملون في استشارات تكنولوجيا المعلومات - يميلون للإقلال من أهمية خسارة وظائف ذات أجور عالية في العالم المتقدم لصالح أجور متدنية في العالم النامي. فالتقديرات الأوسع انتشاراً لأثر النشاط عبر الشاطئ مصدرها دراسة حول التوجهات والنزعات في الولايات المتحدة أجراها مركز بحوث فورستر Forrester Research انظر الدراسة الصادرة عن فورستر في نيسان/أبريل 2003 بقلم كريستين فيروسي روس Christine Ferrusi Ross بعنوان " Can Outsourcers Really Transform IT? تشير التقديرات التي حسبتها هذه الدراسة أن نحو 400 000 وظيفة في معالجة الأعمال قد جاءت من "عبر الشاطيء" - وهو رقم تتوقع الدراسة أن يرتفع إلى 3ر3 مليون مع حلول العام 2015. قد تبدو هذه التقديرات كبيرة جداً، لكنها قد تفيد في حالة خسارة سنوية تقدر بنحو 300 000 وظيفة خلال العقد القادم من السنين - وليس هذا

بالأمر الذي يشكل ضغطاً على الاقتصاد الأمريكي الذي يستخدم حالياً 130 مليون عامل.

وحسبما أرى فإن هذه التقديرات سطحية إلى حد ما، سيما وأن دراسة فورستر لا تتضمن تفاصيل حول المنهجية المتبعة أو التجارب التي أفرزت هذه الأرقام التقديرية. ولكن من الأهمية بمكان أن نتذكر أن تقديرات فورستر هذه تتعلق فقط بالوظائف الخاصة بمعالجة الأعمال – وهي شريحة صغيرة نسبياً من وظائف عمال الياقة البيضاء التي يمكن أن تتأثر في نهاية المطاف بالنشاط عبر الشاطيء في مجال تكنولوجيا المعلومات. والمؤسف حقاً أن مقاربة مماثلة قد تبناها استشاريون آخرون في ميدان تكنولوجيا المعلومات، حتى أولئك الذين يظنون أن الآثار في الاقتصاديات الكبرى هي صفقة رابحة (انظر، الملاحظة البحثية الصادرة عن غارنر Garner في تموز/يوليو 2003 بقلم د. موريللو D. Morello بعنوان "U.S. Offshore Outsourcing: Structural Changes, Big Impact").

لكن أفضل عمل قرأته حول ظاهرة ما يسمى البحث عن مصادر عبر الشاطيء كان بقلم كاثرين مان Catherine Mann من معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن العاصمة (انظر الإيجاز الذي قدمته في كانون الأول/ديسمبر 2003 حول السياسات IIE بعنوان "Globalization of IT Services and White Collar Jobs: The Next Wave of Productivity Growth"). فقد اعتمدت الباحثة مان منهجية حكيمة تتخذ أساساً لها التحليل والتجربة لتقييم أثر هذه الظاهرة. ومع ذلك فهي تعترف أنه "لا توجد بيانات متوفرة على الصعيد العام بخصوص فرص العمل التي خسرها الاقتصاد لصالح عمال من اقتصادات أجنبية." ثم تخلص إلى استنتاج يمجد فضائل استقدام عمال من خارج الحدود فتصفه بأنه تطور آخر بتمكين من تكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يخفض التكاليف

التشغيلية للشركات الأمريكية. وبالتالي تؤكد أن لمثل هذه الوسائل في تعزيز الفاعلية إمكانية تزويد الشركات الأمريكية بالأموال اللازمة لتوسيع عمليات التوظيف في المستقبل. ولكن وبرغم صعوبة استبعاد هذا الاحتمال إلا أنه توجد نتائج عديدة أخرى تمكن ملاحظتها. إلا أن الشيء الأساسي في هذه البحوث، كما أراه شخصياً، يتمثل في كوننا نحلّق دون رؤية واضحة في تقييم الحجم الحالي والمتوقع لهذا التحول الهام جداً في سوق العمل الأمريكي. كما تنبئني فطرتي أن هذا التوجه - مثل غيره من التطورات الحاصلة بتمكين من تكنولوجيا المعلومات خلال العقد المنصرم من السنين - مرشح لأن يستمر ويتسارع أكبر مما يعتقده الاستشاريون.

التسييس:

سواءً أعجبك ذلك أم لم يعجبك، هكذا هي العولمة وهكذا يفترض أن تعمل - وهذا ينقلنا إلى الجانب الأكثر صعوبة في المشكلة، ألا وهو احتمال وجود اعتراضات سياسية واجتماعية شديدة على فكرة العولمة ذاتها. أما فكرة أن عقود الوظائف يجب أن تعاد صياغتها بسبب تحرير التجارة ولأن العالم قد بات عالماً مندمجاً بلا حدود فهي فكرة لا تتوافق مع رغبات أولئك العمال المحرومين من الامتيازات والذين هم في الخط الأول لإجراء هذا التعديل المطلوب. ربما تنجح العولمة على المدى البعيد لكنها على المدى القصير قد يكون لها آثار تخريبية عميقة. وهذا ما يعكس انعدام التناسق والتناظر الكامن فيها - فالبلدان النامية قد تبدو في باديء الأمر دولاً منتجة قبل ظهورها كبلدان مستهلكة. وهذا ما يتسبب بحدوث فترة انقطاع غير واضحة المعالم، حيث يحصل تباطؤ في خلق أسواق جديدة في العالم النامي قبل حدوث اختراق لأسواق قديمة موجودة في العالم المتقدم.

وهذا الأمر هو الذي ينقلنا إلى المرحلة الأشد خطراً من جميع المراحل، تلك هي تسييس الجدال الكبير حول الأنشطة عبر الشاطيء والعمالة من خارج البلاد. كان عام 2004 عاماً انتخابياً، وكان الجسم السياسي الأمريكي مجبراً على اتخاذ مواقف منحازة إزاء هذه القضية المشحونة بالعواطف الجياشة. وكانت التحليلات والتجارب المبنية على الملاحظة والاختبار لا تجد صدى لها في هذا الإطار الشخصي. فكانت التجارة الحرة والآن البحث عن عمالة من خارج الحدود تحتل أحد طرفي الطيف، واحتلت الحمائية الطرف الآخر. أما في أمريكا - التي شهدت انتعاشاً دون فرص عمل وتعاني عجزاً تجارياً متفاقماً - فقد كان النواس ينوس باتجاه ينذر بسوء العواقب. وكانت ضربات الصين العنيفة تتصاعد في واشنطن في صيف عام 2005. أما في آسيا، فقد كان هذا الواقع موضع قلق كبير ومحير.

من جهة أخرى لم يكن العمال المحرومون من الامتيازات مطمئنين للوعود النظرية التي تحملها العولمة لهم. تقول هذه النظرية بالطبع إن ارتفاع المداخيل في بلدان العالم النامي الناشيء عن استقدام عمال من خارج البلاد سوف يفرز أسواقاً جديدة وبالتالي طبقة جديدة من المستهلكين. وحيث أن العرض ينجب هذه المصادر الجديدة للطلب العالمي، كما تقول النظرية، فإنه يفترض في العمال الذين أخرجوا من وظائفهم في العالم المتقدم أن يكونوا في موقع جديد للكشف عن مصادر جديدة لخلق الوظائف. هذه نظرية جيدة وفي رأيي لن تكون موضع جدال على المدى البعيد، لكن هذا المدى البعيد قد يكون بعيداً جداً في المستقبل وربما أبعد مما يمكن أن يقر به معظم أصحاب النظريات هؤلاء. وبوسعنا القول باديء ذي بدء إن المستهلكين في البلدان النامية حيث الأجور متدنية مثل الصين والهند لا يتمتعون بضمانة في أعمالهم ولا يستفيدون من منافع شبكات السلامة المؤسسية. فالصين، على سبيل المثال، تواصل عملها بإلغاء ما بين 7-9 ملايين

وظيفة عمل في العام بذريعة الإصلاحات في الشركات التي تملكها الدولة، ولا يوجد فيها نظام وطني للضمان الاجتماعي والمعاش التقاعدي، فلا عجب والحالة هذه أن يظل المستهلك ميالاً نحو الادخار. وهذا الواقع يؤكد على واقع آخر من وقائع انعدام التناسق والتناظر في العولمة، ذلك أن الخليط المتغير للنمو العالمي للوظائف قد يكون مبدئياً مدفوعاً من جانب العرض في المعادلة في بلدان العالم النامي ذات الأجور المتدنية. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لتأثيرات جانب الطلب التي قد تحفز التوظيف في العالم المتقدم حيث الأجور عالية أن تتباطأ لفترة زمنية لا بأس بها.

وفي نهاية المطاف قد تجد مراجحة سوق العمل العالمي نفسها في مواجهة مع أكبر التحديات على الساحة السياسية، وبخاصة بعد أن أصبحت مسألة الهبوط الذي بلغ أرقاماً قياسية في التوظيف والأجور الحقيقية في العام الانتخابي فاحتلت قمة سلم أولويات الأجندا السياسية في أمريكا. وتلك هي المسألة على وجه الخصوص إذا واصلت مشاعر القلق والخوف إزاء الوظائف تحركها صعوداً في التراتبية المهنية لعمال الياقة البيضاء حتى تصل إلى ذاك القطاع في قوة العمل الأمريكية من ذوي المهارات العالية والدخل المرتفع ومتوسطي الأعمار. فقد كانت تراود هؤلاء العمال افتراضات وتوقعات بوظائف مدى الحياة، ولم يشعروا يوماً بآلام ومحنة المصاعب الاقتصادية. أما الآن فهم يخشون أن تذهب وظائفهم منهم إلى الأبد.

ومن المتوقع أن يتخذ السياسيون وصناع السياسات الآخرون في العالم أجمع قرارات صعبة. وفي هذا المجال تثير البيانات الصادرة مؤخراً عن مجموعة السبعة الكبارالكثير من القلق. فقد توحدت أوروبا واليابان في توجيه إصبع الاتهام إلى الصين ككبش فداء لإعادة التوازن العالمي. ويبدو أنهما يعتقدان أن الصين يجب أن تتحمل الجزء الأكبر من الآثار التي خلفها ضعف الدولار، وهي

وجهة نظر لا تلقى قبولاً في بايجينغ هذه الأيام. ولهذا نجد لمراجحة سوق العمل العالمي نتائج هامة أيضاً على صعيد التوترات الجيوسياسية.

الحركة الارتجاعية المضادة للعولمة:

تجسد مراجحة سوق العمل العالمي واعتماده على تكنولوجيا المعلومات رمزاً للتناقضات الكامنة في العولمة: فهي وسيلة لخلق فرص عمل في البلدان الفقيرة، وهي في الوقت نفسه أرض خصبة لتوليد حركات ارتجاعية سياسية في البلدان الغنية. لكن لا بد لهذه التوترات أن تجد متنفساً لها، وقد يكون ذلك في الاقتصاد أو السياسة أو في كليهما معاً. ويبدو أن قرع الطبول المتواصل لانتعاش في أمريكا دون وظائف يرجح كفة الميزان لصالح القرار السياسي. ولهذا السبب وحده يلازمني خوف بأن تتخذ هذه الحركة الارتجاعية ضد العولمة شكل احتكاكات تجارية متصاعدة وتزايد في أخطار الحمائية.

وفي الوقت نفسه من المحتمل أن تكون آثار العولمة المحرك الأكبر لتشغيل ماكينة التوظيف في أمريكا مستقبلاً. ولعل فهم هذا الاستنتاج على نحو أفضل قد يكون ممكناً في إطار مجموعة القوى التي تحرك دورة رأس المال في سوق العمل داخل الولايات المتحدة – ونقصد بذلك التفاعل بين التدفق الثابت في كل من التوظيف والتسريح. وبالطبع فإن حاصل الجمع بين هذين التدفقين أكبر كثيراً من صافي التغيرات التي تستحوذ على الانتباه الأكبر حين يرفع مكتب إحصاءات العمل تقاريره حول وضعية جداول رواتب العمال غير الزراعيين. فمثلاً جاء في جداول وكتب الإحصاء الخاصة بدينامية التوظيف في الشركات أن محصلة الزيادة الإجمالية في ارتفاع التوظيف وفقدانها بلغت 15ر4 مليون عامل في الربع الثالث من عام 2004 (وهذا الرقم هو أحدث ما ورد في البيانات) – أي يبدو صافي التغيير أمام هذا الرقم صغيراً جداً لا يزيد عن 191 000 عامل حسب توقعات مكتب الإحصاء لهذا الربع من السنة. ولكن يقول

آلان غرينسبان Alan Greenspan إن تسريح العمال لم يكن القوة المهيمنة التي صنعت الانتعاش دون وظائف في أمريكا، بل كان توقف التوظيف هو المحرك لهذا الانتعاش. ويضيف إلى ذلك قوله:

"إن العمليات الإجمالية للانفصال عن العمل، والتي تشير إحصاءاتها أن اثنتين من كل خمس عمليات انفصال كانت غير طوعية، هي ما يمكن للمرء أن يتوقعه نتيجة لما شهدناه في الدورة الاقتصادية الماضية بالنظر للسرعة الحالية لنمو الإنتاج. ومن هنا نجد أن التوظيفات الجديدة أو استدعاء العمال المسرحين أقل كثيراً مما تدل عليه الوقائع التاريخية" (انظر الشهادة التي أدلى رئيس مصرف الاحتياطي الفدرالي أمام لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 2004/2/11، وقد نشرت في تقرير يحمل العنوان Federal Reserve Board's Semiannual Policy Report to the Congress).

بيد أن الأمر الأكثر أهمية في صنع توجهات الاقتصاديات الكبرى هو التغير الحاصل على الهامش. وهنا نجد أن مراجحة سوق العمل العالمي تحدث تأثيراً تفاضلياً على إجمالي التدفقات في سوق العمل الأمريكي. وهذا الأمر لا علاقة له بشأن إلغاء الوظائف المحلية في الولايات المتحدة على نطاق كبير جداً وتحولها إلى البلدان النامية عبر الشاطيء. بل إن الأمر الأكثر احتمالاً أن هذه الآثار تظهر بجلاء في الجانب التوظيفي من المعادلة. فالشركات الأمريكية تعمد الآن إلى جعل "كلفة الفرصة" في قرار التوظيف المحلي تتشكل بصورة متزايدة عن طريق بديل لهؤلاء العمال يتمثل بعمال جيدي الثقافة والعلم ويتمتعون بمهارات عالية ويرضون بالأجر القليل وهم جاهزون لقبول العمل فوراً في العديد من البلدان النامية. وفي الوقت عينه يمكن لهذه المراجحة أيضاً أن تلعب دوراً فائق الأهمية في عملية تحديد الأجور التي تطال العمال الأمريكيين من مختلف الاختصاصات وذلك من خلال تخفيض زيادة التكلفة في "التوظيف التالي" في

العديد من الاختصاصات المهنية. وهذا يعني بعبارة أخرى إن عولمة مدخل العمالة لا ينبغي أن يكون كبيراً بالمعنى المطلق لكي يصنع فرقاً في صنع التغيير على الهامش. ومن هنا تشير الغلبة المتزايدة للنشاط عبر الشاطيء أن هذه الكتلة الحرجة قد تحققت في الولايات المتحدة. ونتيجة لهذا الواقع ليس أمام الشركات الأمريكية من خيار سوى أن تصبح عالمية في هيكليتها وفي توقعاتها على السواء.

وأنا، مثل سواي من الاقتصاديين، أعشق تنافسية السوق الحرة وتحرير التجارة الذي يحركها – لكن هذا العشق لا يعني بالضرورة أن أقدم تفسيراً إيجابياً للاضطراب المؤلم الذي قد ينجم عن المنافسة التجارية. وهذا هو الخطأ الذي لا يغتفر والذي ارتكبه غريغوري مانكيو Gregory Mankiw، كبير الاقتصاديين السابق في إدارة الرئيس بوش عام 2004، حين أبدى رفضه للتقييم القائل إن الخسارة في وظائف عمال الياقة البيضاء ناجمة عن استقدام عمالة من خارج البلاد. والنتائج التي عددها مانكيو لا تختلف عن غالبية النظريات الاقتصادية وكلها تتعلق بعبارة على المدى البعيد التي يشق على الجميع تفسيرها وتحديدها. وعبر ذاك الإطار الزمني يظل الاستنتاج الأساسي لنظرية التجارة الحرة غير قابل للنقاش، وهو إن من شأن التنافس الدولي ان يخفض التكاليف والأسعار وبالتالي ترتفع القوة الشرائية ويتحسن مستوى معيشة المستهلك في سائر أنحاء العالم. لكن المشكلة الحقيقية في هذه الحالة – كما في معظم النظريات – تتمثل في عبارة "على المدى البعيد". أجل، فعلى المدى البعيد، عبر هذا الإطار الزمني الطويل، سوف تتغير الأشياء في نهاية المطاف وتتوافق مع ما تنص عليه النظرية. إنما العبارة الرئيسة في هذا القول هي "في نهاية المطاف" – العقبة الكأداء أمام افتراض أن النظريات الأكاديمية تنطبق جيداً في الآفاق الزمنية الأقرب للأسواق المالية والسياسة. وخير توصيف لهذه العبارة جاء على

لسان اللورد جون مينارد كينز John Maynard Keynes في كتابه الصادر عام 1923 بعنوان Tract on Monetary Reform حيث قال محذراً: "على المدى البعيد سوف نكون جميعاً في عداد الأموات."

يرى بعض أصحاب النظريات من أمثال مانكيو أن استقدام العمالة من خارج الحدود ليس سوى حجرة عثرة على الطريق. والهدف من قولهم هذا إن الاقتصاد الأمريكي المعروف بمرونته وقيادته للإبداع قادر على الكشف عن مصادر جديدة لخلق فرص للعمل يمكن لها أن تملأ الفراغ الذي تخلفه هذه المراجحة في سوق العمل العالمي التي تتجاوز حدود البلدان. ومع ذلك قد يكون هذا الافتراض بطولياً للمستقبل المنظور. ولكن في الوقت الذي تصبح فيه الأشياء غير القابلة للمقايضة قابلة للمقايضة يواجه عمال الياقة البيضاء في أمريكا، الذين كانوا يتمتعون بالحصانة، منافسة تتزايد حدتها من جانب عمال أجانب يتمتعون بالعلم والمعرفة الجيدين. وحيث أن مجموعات العمال المهرة أخذت تتقارب وتلتقي في سائر أنحاء العالم فإن هذا الافتراض القائل بإعادة الإنتاج السريع للتوظيف كما تقول نظرية التجارة الحرة يبدو افتراضاً غير واقعي. وفي هذا الإطار لا بد من القول إن هذه الافتراضات لا تنسخ نظرية التجارة الحرة، كما يقول بعضهم من أمثال السناتور تشارلز شومر Charles Schumer، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك (انظر مقالة "Second Thoughts on Free Trade بقلم السناتور تشارلز شومر وبول كريغ روبرتس Paul Craig Roberts المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 2004/1/6). بل على النقيض من ذلك، لقد أصبحت مجالات تطبيق هذه النظرية أكبر كثيراً مما يتصور الكثيرون.

ليس ثمة شك أن الساسة الأمريكيين يشعرون بهذا التيار الخفي من مشاعر القلق والخوف في سوق العمالة الأمريكي. فالمواقف المؤيدة للعمال في الكونغرس

تصل أحياناً إلى حدود التطرف ومن كلا الحزبين. وكما قال لي واحد من المخضرمين في الكونغرس في خريف عام 2003 حين كنت أدلي بشهادتي بخصوص العلاقات الأمريكية الصينية: "لقد غادر المحطة قطار الحمائية". أو كما قال الرئيس بوش في أثناء حملته الإنتخابية بولاية بنسلفانيا في خريف عام 2004: "يوجد في بلادنا أفراد يبحثون عن العمل لأن معظم الوظائف انتقلت إلى ما وراء البحار وعلينا أن نتصرف." وكذلك خصمه السناتور جون كيري John Kerry الذي تحدث بلغة مماثلة وعبر عن آراء لا تختلف عن تلك الآراء. لكن الخطر الحقيقي، بالطبع، يكمن في كون هؤلاء السياسيين لا يفعلون الشيء الصحيح. فقد قدمت مشاريع قوانين إلى كلا مجلسي الكونغرس، الشيوخ والنواب، تقضي برفع التعرفة الجمركية بنسب عالية جداً على البضائع الصينية التي تطرح في أسواق الولايات المتحدة. وهناك من يقولون إن الهند أيضاً لن تفلت منهم، حيث ستفرض عقوبات ضريبية على الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي تحول فرص العمل إلى ما وراء البحار. كما أصدرت ولايات عدة تشريعات تفرض حظراً على عقود استقدام عمالة من خارج البلاد. وكذلك الأمر عملت سلطات الهجرة الأمريكية على تخفيض السقف الخاص بمنح تأشيرات دخول تعرف باسم H-1B التي تسمح بدخول عمال أجانب اختصاصيين في تكنولوجيا المعلومات.

لكن الجدال حول استقدام العمال الأجانب لن يوشك على الانتهاء. لا النظريات ولا الوقائع سوف تهديء من ذلك الإحساس بالقلق والخوف الذي تنامى إبان هذا الانتعاش دون فرص عمل غير المسبوق في أمريكا. فقد تعالى كثيراً صوت قرع طبول الحمائية، وعلى وجه التحديد حين شعرت أمريكا بمر المعاناة جراء عجز قياسي في حسابها الجاري وتوالي ضعف الدولار وازدياد اعتمادها الاستثنائي على التمويل من الصين (انظر الشكل 2.4). إنه بناء من

الكرتون لم يكن في يوم من الأيام أكثر هشاشة وعرضة للأخطار كما هو في هذه الأيام. ومع ذلك بمقدور الأسواق المالية التي عرف عنها الرضا عن ذاتها أن تكون أقل مبالاة. لكن الخطر أنها ستكون كذلك - وعاجلاً قبل آجل.

الشكل 2.4 اختلال التوازنات العالمية وتعديلات العملة

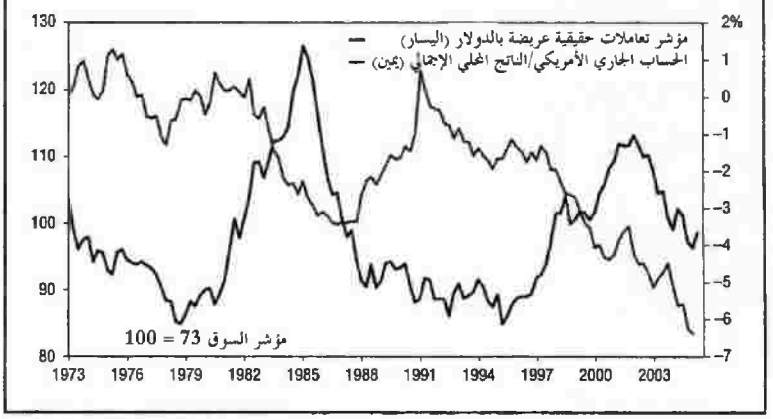

المصدر: مجلس الاحتياطي الفدرالي ومكتب التحليل الاقتصادي

وماذا نحن فاعلون؟

دورات التوظيف تجيء وتروح. لكننا نستطيع أن نرى بكل وضوح ومن خلال التجارب التي مرت بها أوروبا واليابان أن ثمة قوة بنيوية جديدة قد ظهرت على المسرح من شأنها أن تترك أثراً عميقاً ودائماً في مجال خلق فرص العمل. ومع ذلك تبقى العولمة القوة الاقتصادية الأشد تأثيراً في عصرنا الراهن والمسألة مسألة وقت قبل أن تترك عولمة الأعمال ذات التمكين التكنولوجي للمعلومات أثرها الكبير على سوق العمل الأمريكي - لكن هذا الوقت هو الآن. فنحن نشاهد بأم أعيننا ما يجري حالياً من تغيير في طبيعة ونوعية خلق فرص العمل في أمريكا - وهذا ما يطرح السؤال الأكثر أهمية، ماذا نحن فاعلون إزاء هذا التغيير؟

والمؤسف حقاً أن العولمة والتنمية الاقتصادية التي تشجعها هما طريق ذو اتجاهين. فإن واصلت الصين تفوقها في مجال التصنيع وسحبت الهند استراتيجيتها النادرة في التنمية المعتمدة على الخدمات، فسوف يواجه العالم الصناعي الغني تحديات جديدة بالغة الأهمية. ولكن تقول نظرية تحرير التجارة والعولمة إنه لا يوجد ما يدعو للقلق. وعلى أية حال، وعلى المدى البعيد، لا بد أن يظهر الدخل الذي يولّده العمال بصفتهم منتجين على شكل قوة شرائية للمستهلكين في الجانب الآخر من دفتر الحسابات. وحيث أن المستهلك الغرّ، قليل الخبرة في عالم البلدان النامية سوف يشتد نشاطه، كما تقول النظرية، فإن فرصاً جديدة وأسواقاً جديدة سوف تتاح للموردين في العالم المتقدم. وهذا كله إشارة إيجابية لصالح الاقتصاد العالمي. ولذلك ينبغي ألا ننظر إلى العولمة على أنها ناتج "محصلته الصفر".

ولكن هذا الوضع يثير مشكلة خطيرة أخرى في نظر العمال الأثرياء في العالم المتقدم، تلك هي مشكلة تضاؤل فجوة التحصيل العلمي بين العالم المتقدم والعالم النامي. ومن شأن هذه المشكلة أن تؤخر أو تعوق خلق فرص عمل يستند إلى العلم والمعرفة التي تعول عليها الاقتصادات الغربية لسد الفراغ الناجم عن مراجحة عمالة السوق العالمية العابرة للحدود - وهذا احتمال ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد. تشير البيانات الصادرة عن المؤسسة الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة U.S. National Science Foundation أن عدد الخريجين الجامعيين الحاصلين على درجة البكالوريوس في العلوم والهندسة لا يتجاوز 200,000 في العام، وهو معدل لم يتغير كثيراً عن المعدلات المسجلة في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، وبالمقابل سجلت المعدلات السنوية للخريجين من كليات العلوم والهندسة في آسيا (الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان مجتمعة) ما يقرب من 650,000 في العام الواحد. أي بارتفاع قدره أكثر من 50

بالمائة عن معدلات أواسط عقد الثمانينيات، وثلاثة أضعاف معدل إنتاج الشهادات العلمية المماثلة في الولايات المتحدة (انظر الشكل 2.5). لقد كانت الولايات المتحدة ولحقبة طويلة من الزمن تشعر بالاطمئنان إزاء فرق الجودة التي يمتاز بها نظامها التعليمي. لكن هذا الإحساس بالأمن قد يتبدل ويصبح إحساساً غير حقيقي في عصر الانترنت وما يحمله من انتشار عميم وكلي للمعرفة والابتكارات والتغير التكنولوجي. وغني عن القول إن التقاء الجميع على جبهة رأس المال البشري سيطرح أسئلة كثيرة وخطيرة حول التفوق التنافسي الأمريكي في المستقبل، وحول قدرة هذا البلد على الكشف عن مصادر جديدة لخلق فرص العمل.

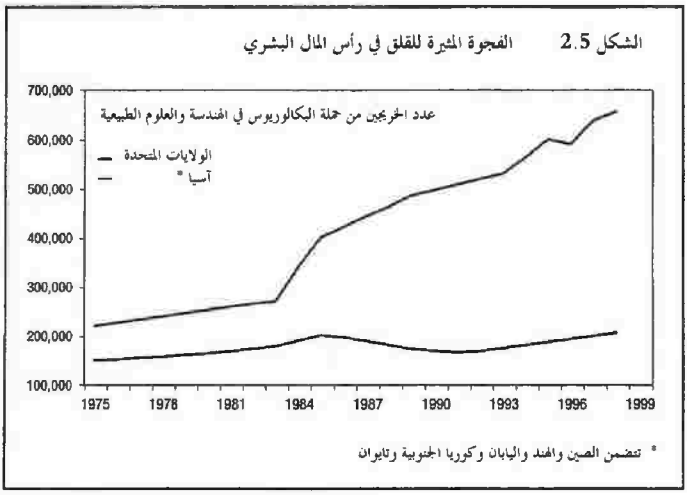

المصدر: المؤسسة الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة وبحوث دورغان ستانلي

وحيث أن مستويات العلم والمهارات ترتفع في سائر أنحاء العالم، وبما أن العالم نفسه قد بات أكثر تقارباً عبر الربط والارتباط لتكنولوجيا المعلومات يتعين على العالم المتقدم الثري أن يرتقي ويصبح أهلاً لما يقدمه هذا العصر. وهذا يعني أن نفعل ما اعتدنا أن نتقن فعله، أي نبقى منفتحين ومرنين، وأن ندفع بقوة

عجلة العلم والثقافة والتقدم التكنولوجي وأنشطة رجال الأعمال المعتادين على المجازفة. لا أحد يدعي أن هذا العمل سيكون سهلاً، خالياً من الصعاب، إلا أنه وبكل تأكيد أفضل الخيارات جميعاً. ولعل مراجحة سوق العمل العالمي تبقى مثالاً واضحاً وفائق الأهمية يذكرنا كم هو عسير رفع الأشياء الثقيلة.

○ ○